



الخبر:

مصرفيون لـ "رويترز": تعليمات شفوية من المركزي المصري لبنوك بهيكله "السندات"

قالت مصادر مصرفية مطلعة يوم الثلاثاء 2016/10/25 إن البنك المركزي أبلغ بعض البنوك العامة والخاصة بضرورة هيكله محافظها الاستثمارية من السندات للتحوط ضد أي تقلبات متوقعة وتحسباً لزيادة حادة في أسعار الفائدة. وقالت تلك المصادر إن الهيكله ستكون من خلال إعادة تمويل استثمارات السندات من "متاحة للبيع" وهي السندات التي يجري تداولها في السوق الثانوية وقد تتعرض لخسائر إذا ارتفعت أسعار الفائدة إلى "محتفظ بها" وهي السندات التي لا يجري تداولها ولا تتأثر بأي تغييرات في أسعار الفائدة.

ووفقاً لمصادر مصرفية، فقد "جرى إبلاغ التعليمات الشفهية لبنوك حكومية وخاصة مختارة بناء على حجم محافظها من السندات... لآجال من ثلاث إلى عشر سنوات وأكثر". وأضافت أن "التعليمات تستهدف تحوط البنوك ضد ما قد يؤثر على سلامة مراكزها المالية مع رفع متوقع لأسعار الفائدة". ومن شأن خسائر ضخمة في محافظ استثمارات البنوك من السندات وأذون الخزانه أن تؤثر على معدل كفاية رأسمال البنك.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قام بالتعليق على هذا العدد : محمد حسن يوسف

وحسب تلك المصادر، فإن "التعليمات تتعلق بالأساس بمعدلات كفاية رأس المال وقواعد بازل للتحوط ضد تقلبات الأوضاع الاقتصادية والمالية داخل الدول والقطاع المصرفي". وتسعى مصر جاهدة لإنعاش اقتصادها منذ يناير 2011، حيث قل دخول السياح والمستثمرين الأجانب للبلاد وهما مصدران رئيسيان للعملة الصعبة. ويعمل البنك المركزي على ترشيد استخدام الموارد الدولارية الشحيحة من خلال مزادات أسبوعية يحافظ فيها على الجنيه عند مستوى 8.78 جنيه للدولار.

ووفقا للمصادر المصرفية، فإن التعليمات تهدف إلى "تحوط البنوك ضد تقلبات متوقعة سواء في القطاع المصرفي أو الاقتصاد عموما". حيث إن "الأساس هو حماية محفظة سندات البنوك من رفع أسعار الفائدة بشكل حاد".

المصدر: بتصرف من موقع اليوم السابع، الثلاثاء 25 أكتوبر 2016

تعليق على الخبر:

- بداية نود التعريف بالفارق في تبويب كل من "السندات المتاحة للبيع"، و"السندات المحتفظ بها":
- **السندات المتاحة للبيع:** تسجل بالقيمة السوقية ولكن تأثيرها من ربح أو خسارة في قيمتها عند التقييم يسجل في الميزانية مباشرة في جانب حقوق الملكية بمسمى خسائر أو أرباح غير حقيقية (unrealized gain or/ unrealized loss). وتقوم البنوك بتبويب استثماراتها في الأوراق المالية ضمن بند "المتاحة للبيع" إذا ما كانت تنوى التخلص منها في الأجل القصير.
- وعند البيع يسجل الفارق كربح أو خسارة في قائمة الدخل في مصروفات أو إيرادات أخرى ويغلق حساب الأرباح أو الخسائر غير الحقيقية في الميزانية.
- أما **السندات المحتفظ بها**، فتسجل بالتكلفة ولا يتم تغيير قيمتها طوال فترة الاحتفاظ بها.
- وفقا لقواعد بازل، فإن معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR) يجب أن يصل إلى 12%. ومن المعلوم أن معدل كفاية رأس المال يتم حسابه وفقا للصيغة التالية: رأس المال Capital / الأصول مرجحة بأوزان المخاطر (الائتمان أو السوق أو التشغيل) Risk Weighted Assets (RWA).
- عند تحقيق خسائر غير حقيقية نتيجة انخفاض قيمة السندات المتاحة للبيع (نتيجة زيادة المعروض منها لانخفاض قيمة الفائدة الخاصة بها عن السندات الجديدة التي سوف يتم إصدارها بعد رفع البنك المركزي لقيمة الفائدة على الجنيه بعد التعويم المتوقع) ولأنها يتم إعادة تقييمها دوريا سيؤثر هذا على انخفاض رأسمال المال (البسط بمعادلة معدل كفاية رأس المال) وبالتالي سينخفض معدل كفاية رأس

المال عن المحدد من البنك المركزي بمعدل 12%، وبالتالي سيتم تحويلها الى سندات محتفظ بها لا يتم إعادة تقييمها دوريا وبالتالي لن تؤثر على رأس المال فيما بعد.

- ويولى البنك المركزي المصري اهتماما بمعدلات كفاية رأس المال في البنوك، إذ ألزم القطاع المصرفي في أبريل الماضي بتطبيق نسب دعامة تحوطية بهدف تعزيز متطلبات رأس المال اللازمة لحماية البنوك وضمان تغطية الخسائر التي قد تنشأ لديها أو خلال فترات الضغط أو الأزمات المالية والاقتصادية.

- ووفقا للدعامة الإضافية، ستصعد معدلات كفاية رأس المال لدى البنوك من 10% إلى 12.5% بحلول يناير 2019، كما وفر قرصًا مساندا للبنوك العامة بقيمة 30 مليار جنيه لمساندة إجراءاتها بشأن تقوية القاعدة الرأسمالية والالتزام بالضوابط الجديدة.

- وقامت بعض البنوك من القطاعين العام والخاص باتخاذ خطوات استباقية عبر إعادة هيكلة استثماراتها في الأوراق المالية على مدار الأشهر الماضية، وتحويل جزء كبير منها الى محتفظ بها بدلا من متاحة للبيع.

- وتأتى توجيهات البنك المركزي المصري كإجراء احترازي في إطار سعيه لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك، التي من المتوقع أن تواجه ضغوطا إذا ما انخفض الجنيه مستقبلا وارتفع متوسط أسعار عائد أدوات الدين المحلية.